دعاة على أبواب جهنم في سبيل خدمة بن سلمان

التغيير

يستخدم ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان دعاة يوصفون بأنه مرتزقة للنظام الحاكم في انقلابه على قيم المملكة والطابع لمحافظ للمجتمع السعودي.

خلال اليومين الماضي أثار الداعية عبد ا المعيوف جدلا كبيرا بقوله إن استقلال الفتاة وعيشها في سكن آخر وحدها عقب بلوغها سن الرشد يعتبر "حقاً مشروعاً"، وهو متوافق مع قوانين آل سعود الجديدة.

وقال المعيوف في برنامج تلفزيوني إنه "بعد أن تبلغ الفتاة سن الرشد وتسكن في مكان معلوم وحدها، فإنها تكون قد مارست حقاً مشروعاً من أبسط حقوقها في الحياة".

وتساءل المعيوف: "الذكر عندما يخرج ويقرر أن يستقل نقول له يا أخي ما عليك شيء، فلماذاإذا اختارت الفتاة أن تستقل في مدينة آمنة كنا نعارض هذا الحق؟"، مؤكداً أن هذا حقها.

ولفت إلى أن آل سعود وقعوا على معاهدات دولية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة، مضيفاً: "حين تتكلم عن حق المرأة في استقلال السكن فأنت تتكلم على حق مشروع، وحين تجبرها على السكن فأنت تمارس عليها عقاب الإقامة الجبرية، وهذا يحتاج إلى قرارات قضائية".

وأشار المعيوف، الذي يعرف نفسه بأنه محامٍ ومستشار شرعي، عندما تختار الفتاة أن تستقل في سكنها فاعلم أنها وجدت أمراً كبيراً وضيقاً داخل أسرتها، فهي تريد أن تستقل لتمارس أموراً مشروعة، مثلاً يمنعونها من العمل والدراسة بدعوى الاختلاط".

وشدد على أن "الأنظمة التي وضعتها الدولة أجازت للمرأة أن تسافر بدون إذن، وأن تختار السكن بدون محرم، أنظمة الدولة ينبغي أن تسير بطرق متوافقة لا بطرق متقاطعة، ثم يأتي من يقيد على المرأة بلاغ تغيب، وهذا يظهر الدولة كأنها تتناقض في قوانينها وهي ليست كذلك".

وفي آب/أغسطس 2019، أعلن نظام آل سعود إقرار تعديلات على نظام وثائق السفر ونظام الأحوال المدنية تتيح للمرأة استخراج جواز السفر، دون اشتراط موافقة ولي أمرها، عكس ما كان معمولاً به في السابق.

ومنذ صعود بن سلمان للحكم تعيش المملكة تغيراً جذرياً في المجتمع، حيث يقود انفتاحاً أثار جدلاً واسعاً في أوساط السعوديين، حيث سُمح للمرأة بقيادة السيارة، وفُتحت دور السينما، وأقيمت حفلات غنائية وراقصة ومهرجانات في عدة مناطق، وأخيراً أُسقط نظام الولاية عن المرأة.

وعلى الجانب الآخر، امتلأت السجون بكل من دعا إلى تلك التعديلات، حيث اعتقل مئات النشطاء والناشطات، إضافة إلى أبرز دعاة المملكة، وعذبوا بطرق مهينة ووحشية؛ ما أثار انتقادات واسعة لسلطات آل سعود من قبل منظمات دولية وحقوقية عالمية.